الحرة (١٧). وفي هذه الاشكال، تعتبر الاقاليم الداخلة في سيادة دولة اخرى، وحدات سياسية ناقصة السيادة، وبدار بأحد نماذج الحكم الذاتي.

(ب) حق تقرير المصير: وبناء على هذا المبدأ، يقرر شعب الاقليم، بمحض ارادته، الانتقال من سيادة دولة الى دولة اخرى، او قبول سيادة دولة اخرى، او المطالبة بمجيء دولة اخرى لحمايته من خطر خارجى (او داخلى).

وحتى يمكن تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة، بناء على اي من هذه الحالات، لا بد من معرفة مجموعة المحددات القانونية، والسياسية، التي حكمت العلاقة بين مصر والقطاع للفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. وهذه يمكن تقسيمها، من حيث طبيعتها القانونية، الى ثلاثة محددات: معاهدات وقرارات دولية؛ قرارات وممارسة مصرية؛ الحركة السياسية لابناء القطاع (اتجاهاتهم من الادارة المصرية).

المعاهدات (الاتفاقيات) والقرارات الدولية

يمكن التمييز بين نوعين من المعاهدات (الاتفاقيات) والقرارات التي اتخذت الصفة الدولية، بخصوص تحديد الوضع القانوني لقطاع غزة للفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، او تلك التي كان لها أثر في ذلك. اولهما أبرم وصدر عن اطراف عربية، في اطار جامعة الدول العربية؛ وثانيهما أبرم وصدر عن اطراف دولية (او معها) تحت رعاية الامم المتحدة:

المعاهدات (الاتفاقيات) والقرارات العربية: انطلقت الاتفاقيات والقرارات العربية، التي أثرت في الوضع القانوني لقطاع غزة، من النظرة العربية الكلية للصراع العربي – الاسرائيلي، منذ تتالي الاحداث على خارطة هذا الصراع ووصولها الى قرار الجمعية العامة الخاص بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية، ويهودية (تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٤٧)، وما اعقبها من انفجار الصراع العربي – الاسرائيلي على ارض فلسطين، والذي انتهى بما عرف بنكبة العام ١٩٤٨. وفي هذا الاطار، يمكن الاشارة الى ما يلى:

O اعلان ميثاق جامعة الدول العربية (لدى اصداره) عن ان فلسطين بلد عربي مستقل، منذ ان انسلخ عن الامبراطورية العثمانية؛ ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لاسباب خارجة على ارادة اهله (تحت الانتداب البريطاني) (۱۸۱). وقرار مجلس جامعة الدول العربية في ۱۲ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ الخاص بتأسيس الهيئة العربية الفلسطينية العليا «لتمثيل عرب فلسطين والتحدث باسمهم» (۱۹۹).

O رفض الدول العربية لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، والقاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية، ويهودية (٢٠).

O قرار الدول العربية بالتدخل في حرب فلسطين (١٥ أيار ـ مايو ١٩٤٨)، على اعتبار نفسها مسئولة عن حفظ الامن والسلم في الساحة العربية، ولاعتبارها «امن فلسطين وديعة مقدسة في (عنقها)»، ولساعدة سكان فلسطين في اعادة السلم والامن وحكم العدل والقانون الى بلادهم. واقرارها بأن استقلال فلسطين آنذاك، الذي حجبه الانتداب البريطاني، قد اصبح حقيقة واقعة، لسكان فلسطين الشرعيين. وربطها تدخل الجيوش العربية في حرب فلسطين بكل ذلك (٢١)، اي اختصار مهمة الجيوش العربية لحين تحقيق الاستقلال الفلسطيني.

O قرار اللجنة السياسية العربية، المذاع من قبل الامانة العامة لجامعة الدول العربية، في العاشر من تموز (يوليو) ١٩٤٨، باقامة ادارة مدنية فلسطينية وحكومة عموم فلسطين في المناطق المحتلة من فلسطين، من قبل الجيوش العربية، لتكون بمثابة حكومة، او نواة حكومة، عربية في فلسطين (٢٢). ويأتى هذا القرار لينفى اي صفة احتلالية للجيوش العربية، وليؤكد قيام وحدة سياسية